

خلال افتتاح مؤتمر أكاديمي لكلية القانون.. د. الخليفي:

قطر اتخذت تدابير جادة لمكافحة الإرهاب

أوراق عمل متعددة

وقدم عددٌ من الخبراء من جامعات دولية متعددة عدد من أوراق العمل التي ناقشت محاور المؤتمر، حيث شارك في تقديمها خبراءٌ في كُُل من: جامعة ساسكس، جامعة نورثهامبتون، جامعة ماساتشوستس لويل، جامعة واينكاتو، المعهد النيجيري للدراسات القانونية المتقدمة، جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي، جامعة الحسن الثاني، جامعة كارلوس الثالث بمدريد، جامعة بكين للمعلمين، ثانباغ الجامعة التكنولوجية، جامعة مدينة نيويورك، يارسلوف جامعة مودري الوطنية للقانون، جامعة أكسفورد، ومعهد الجامعة الأوروبية، الجدير بالذكر أنّ مؤتمر «استكشاف ومكافحة العلاقات بين الجريمة المنظمة والإرهاب» الذي تنظمه جامعة قطر: تناول عدداً من المواضيع الحيوية منها: تحديد ومناقشة البيانات التجريبية ودراسات الحالة الواقعية واستجابة الروابط بين الاتجار بالأسلحة النارية والإرهاب والأنشطة المتصلة بالإرهاب، كما تم عقد جلسات حول طرائق التحقيقات في قضايا الإرهاب والجرائم، وأثار الاعتماد على افتراض ارتكاب جرائم الإرهاب وتمويلها ومناقشة دراسة أوجه الشبه الإثباتية والعلاقات المكتانية حولها.

رقم 15 لسنة 2011 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، أما على المستوى المؤسسي، فقد أنشأت قطر اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تحت سلطة الأعمال الخيرية لضمان عدم استخدام المساهمات الخيرية لأغراض غير قانونية. وفي تصريح لها، قالت الأستاذة لويد أري، رئيسة شعبة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: «إنّه لا يمكن لدولة، مهما كانت قوية، أن تهزم الجريمة المنظمة والإرهاب وحدها، ولا أن تكسر الصلة بين هاتين الجريمةين. إن المؤتمر الأكاديمي الدولي حول «استكشاف ومكافحة الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب» الذي ينظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والذي تستضيفه جامعة قطر، هو حدث مهم يُنظّم في الوقت المناسب، لاستكشاف هذه الظاهرة المثيرة للقلق والتي تشكل تهديداً خطيراً للأمن والأمن الدوليين».



د. محمد الخليفي

المستوى التشريعي: أقرت دولة قطر القانون رقم 3 لسنة 2004 بشأن مكافحة الإرهاب، والذي تم تعديله في 12 يوليو 2017 ضمن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 4 لعام 2010، والقانون

الدوحة - الشرق

نظمت كلية القانون بجامعة قطر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات: مؤتمراً أكاديمياً دولياً بعنوان: «استكشاف ومكافحة العلاقات بين الجريمة المنظمة والإرهاب»، ويستمر المؤتمر لمدة يومين، حيث يهدف إلى تفعيل إعلان الدوحة 2015 الصادر عن المؤتمر الثالث عشر للمؤتمر العام للأمم المتحدة، في منع الجريمة والعدالة خاصة فيما يتعلق بدور التعليم الأكاديمي والبحث العلمي في مكافحة الجريمة بما فيها الجريمة المنظمة والإرهاب.

وقال الدكتور محمد بن عبد العزيز الخليفي، عميد كلية القانون إن قضية الجريمة والإرهاب هامة جداً في عالمنا اليوم، وإن كلية القانون في جامعة قطر إذ تُبدي أمد التقدير للتعاون القائم بينها وبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات الذي ساهم في عقد هذا المؤتمر للنقاش والدراسة والتوصية».

وأضاف الخليفي معتقد أنّ الجريمة المنظمة والإرهاب هي من الجرائم الدولية الخطيرة، التي تشكل تهديداً حقيقياً على المجتمع الدولي، ويجب مواجهتها والقضاء عليها. كما أشار الدكتور الخليفي إلى أنّ قطر قد اتخذت إجراءات جادة لمكافحة هذه الجرائم على المستويين التشريعي والمؤسساتي، فعلى

آري: المؤتمر يساعد في استكشاف الإرهاب وتهديده للأمن



د. الخبراء المشاركون في المؤتمر